الأمم المتحدة

A/ES-10/1000–S/2024/518

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
2 July 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 28 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد مضى ما يقرب من ثلاثة أسابيع على اتخاذ مجلس الأمن القرار 2735 (2024) الذي رحب فيه المجلس باقتراح وقف إطلاق النار المقدم من رئيس الولايات المتحدة و "حثّ الطرفين على تنفيذ بنوده تنفيذا كاملا دون تأخير ودون شروط"، حيث تدعو المرحلة 1 من الاقتراح صراحة إلى جملة أمور منها "وقف فوري تام وكامل لإطلاق النار".

ومع ذلك، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترفض وقف حربها على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مرتكبةً الفظائع بلا هوادة في شمال غزة ووسطها وجنوبها، ومتسببةً في سقوط آلاف أخرى من الضحايا المدنيين وفي مزيد من التدمير لجميع مناحي الحياة. فمنذ اتخاذ القرار، تسببت إسرائيل في سقوط ما لا يقل عن 616 2 آخرين من الضحايا الفلسطينيين، 616 2 ضحية أخرى من أطفال وشباب ونساء ورجال تعرضوا للقتل أو للتشويه، فيما يتعرّض المئات للظلم وللصدمات كل يوم جرّاء هذا الهجوم الإجرامي الذي يشكّل إبادة جماعية.

وقد تجاوزت حصيلة العدوان الإسرائيلي على غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى تاريخه ما عدده 765 37 قتيلا وأكثر من 429 86 جريحا من الفلسطينيين. وهذه الأرقام المروعة لا تشمل الآلاف من المفقودين والمجهولي المصير، سواء ممن قضوا سحقاً داخل منازلهم جراء القصف الإسرائيلي أم دُفنوا في مقابر جماعية أم اعتقلتهم إسرائيل واحتجزتهم دون أن يُعثر لهم على أثر.

وعلى نحو ما أفادت به المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة في 24 حزيران/يونيه، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 000 20 طفل في غزة وحدها "مفقودون أو مختفون أو محتجزون أو مدفونون تحت الأنقاض أو في مقابر جماعية". وأصبح ما يقارب الـ 000 17 طفل في غزة أيتاما أو افترقوا عن ذويهم، وهم يعانون

24-12036 (A) 110724 120724

الرجاء إعادة استعمال الورق

قدراً لا يوصف من الكرب والخوف. ووفقا لمنظمة أطباء بلا حدود، فإن الأطفال غير قادرين على التأقلم مع حجم الخسارة والصدمة الذي يواجهونه ويعرب الكثيرون منهم عن "رغبة في الموت بدلا من عيش هذا الرعب".

لقد طال انتظار إدراج قوات الاحتلال الإسرائيلية على قائمة العار الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح هذا العام. ويجب على جميع الدول التحرك بناءً على ذلك لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها المنهجية لحقوق الأطفال الفلسطينيين ولحياتهم بما يتمشى مع الالتزامات القانونية الدولية التي تهدف إلى كف يدها عن قتل الأطفال الفلسطينيين وتشويههم، بما في ذلك عبر الوقف الفوري لنقل الأسلحة والذخائر إلى إسرائيل.

ويُذكر في هذا الصدد أنه، من بين أكثر من 429 86 فلسطينيا جريحا، هناك الآلاف من الأطفال. وقد أصيب الكثيرون منهم بإعاقات دائمة وسيموت الكثيرون متأثرين بجراحهم بسبب حرمانهم من الأدوية والعلاجات الجراحية والظروف الصحية اللازمة، في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي لغزة والعرقلة المتواصلة للمساعدات الإنسانية في تحدٍ لمجلس الأمن وللتدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية ولمطالبة المجتمع الدولي المتكررة بإتاحة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية على الفور وبدون أي قيد وتوزيع تلك المساعدات على كل من يحتاج إليها.

وبحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يفقد ما لا يقل عن 10 أطفال كل يوم إحدى ساقيه أو كلتيهما. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 000 2 طفل في غزة فقدوا إما ساقا واحدة أو الساقين منذ أن شنت إسرائيل هجومها على غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي مسعى إلى إنقاذ حياتهم، يُنفّذ العديد من عمليات البتر دون تخدير، مما يعرّض الأطفال لمعاناة وصدمة تفوقان التصور. وهذه الأرقام المروعة لا تشمل الآلاف ممن فقدوا أذرعتهم أو أياديهم، علما أن الأطفال أكثر تأثرا من البالغين بأشواط بما تستخدمه إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين من أسلحة متفجرة وفتاكة.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، اعتداءاتها العسكرية العنيفة على القرى والبلدات والمدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وتواصل اعتقالَ واحتجاز وتعذيب المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وقد ارتفعت حصيلة الضحايا نتيجةً لذلك إلى 536 قتيلا فلسطينيا، من بينهم 130 طفلا، و 370 5 جريحا، من بينهم 830 طفلا، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ويقترن ذلك بتواطئها الكامل مع حملة مكثفة من العنف والإرهاب من جانب المستوطنين، مع وقوع حوادث يومية للاعتداء على المدنيين الفلسطينيين وحرق ونهب الممتلكات الفلسطينية والتسبب في النزوح القسري للعائلات الفلسطينية. وبالأمس فقط، استولت عصابات المستوطنين الإسرائيليين، مدعومةً من قوات الاحتلال الإسرائيلية، على منزل فلسطيني آخر في البلدة القديمة بالقدس الشرقية المحتلة، فطردت العائلةَ التي تسكنه بواسطة العنف، وفي 26 حزيران/يونيه نفذت إسرائيل عملية هدم أخرى، هذه المرة في أم الخير، جنوب الخليل، ما أدى إلى نزوح 38 شخصا، معظمهم من الأطفال، ليضافوا إلى آلاف الفلسطينيين الذين نزحوا قسرا من منازلهم ومن مجتمعاتهم المحلية في الضفة الغربية خلال العام الماضي.

كما أعلن وزير المالية الإسرائيلي المتطرف مؤخرا، وهو نفسه من المستوطنين، عن نية الحكومة بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الإضافية وتفاخَر بخطط لضم كامل أرض دولة فلسطين الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967.

وإن غلاة اليمين المتطرف من أعضاء الائتلاف الحكومي لرئيس الوزراء بل ورئيس الوزراء نفسه يتمادون، دون أن تردعهم دعوات مجلس الأمن والدعوات العالمية إلى وقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تلك، في تحريضهم المسعور والعنصري الداعي إلى الإبادة الجماعية، متوعدين علانية بسفك المزيد من الدم الفلسطيني وسرقة المزيد من الأرض الفلسطينية ومواصلة العقاب الجماعي والتنكيل بالشعب الفلسطيني وبقيادته. وتعهّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بمواصلة حرب الإبادة التي يشنها في غزة، مزدريا سلطة مجلس الأمن، وكذلك أقرب حليف له ومدافع عنه والمجتمع الدولي ككل، ويواصل الجيش الإسرائيلي تنفيذ أوامره بالإبادة الجماعية للفلسطينيين وتطهيرهم عرقيا وتجويعهم وقتلهم وتشويههم وترويعهم، بالتزامن مع استعمار أرضهم وضمها.

وهكذا لم تشهد الأيام التي تلت اتخاذ القرار 2735 (2024) سوى المزيد من الموت والدمار والمزيد من الألم والمعاناة في نفوس المدنيين الأبرياء. إن الوضع في غزة بالغ الخطورة، وهو يتخطى الوصف ويهزأ بالإنسانية، إذ تواصل إسرائيل حرمان شعبنا من الغذاء والماء والدواء ومستلزمات النظافة الصحية، وكذلك من الوقود، الأمر الذي أدى إلى توقف سيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وخدمات الإغاثة الإنسانية الأخرى التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وسواها من وكالات الأمم المتحدة الأخرى توقفا تاما، مهددا بفقدان المزيد من الأرواح بما في ذلك بسبب الجروح والجوع وتفشي الأمراض.

وينفّذ كل ذلك في انتهاك متعمد وممنهج لجميع قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وفي خرق مباشر لقرارات مجلس الأمن التي تطالب بوقف هذه السياسات والإجراءات غير الشرعية. وترتكب إسرائيل هذه الانتهاكات على الملأ وتتبجح بها، مطمئنة إلى إيمانها بأنه لن يكون هناك يوماً أي ثمن أو عواقب لجرائمها.

متى سيتحرك مجلس الأمن للوفاء بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومتى سيتحرك لإنفاذ قراراته الملزمة لجميع الدول؟ متى سيتحرك مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2735 (2024)، وكذلك القرارات 2728 (2024) و 2720 (2023) و 2712 (2023) و 2334 (2016) وجميع قراراته ذات الصلة؟ متى سيطالب المجلس بإجراء التحقيقات الدولية المستقلة المطلوبة لضمان المساءلة عن كل هذه الجرائم الشنيعة؟ متى سيتحرك المجلس لوقف المزيد من التفجر والتوسع في هذا الوضع الخطير ولحماية أرواح المدنيين؟

إننا نكرر مناشدتنا مجلس الأمن التحرك العاجل لإنفاذ قراراته من أجل ضمان الوقف الفوري لإطلاق النار وحماية الشعب الفلسطيني وضمان الامتثال للقانون الدولي. لقد دُمرت حياة الملايين من الناس، ولا يزال الملايين معرّضين للخطر في غزة وبقية دولة فلسطين المحتلة تحت تهديد نظام الاحتلال غير القانوني والاستعماري هذا القائم على الفصل العنصري وسياساته وإجراءاته الساعية إلى الإبادة الجماعية. ونناشد المجتمع الدولي ككل التحرك العاجل لإنهاء هذا الوضع البغيض وغير القانوني وغير الأخلاقي الذي يشكّل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، ولوضع حد لهذا الظلم الفادح المرتكب بحق الشعب الفلسطيني.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 840 رسالة، التي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 9 حزيران/يونيه 2024 (A/ES-10/999-S/2024/447) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم